إشارات بيانية في
أدلة ابن مالك السماعية التي انفرد بها في شرح التسهيل

وفاء عناد عبود العلواني

أ.م.د.محمد توفيق عبد المحسن

كلية الآداب-جامعة الأنبار

مستخلص البحث باللغة العربية :

تناول البحث الأدلة التي انفرد ابن مالك بالاستشهاد بها في كتابه شرح التسهيل في مسائل تتعلق بالأسماء والأفعال والحروف مما عدَّه النحاة ضعيفا أو شاذاً أو قليل الاستعمال ، مظهراً الدلالات البيانية في تلك الشواهد والمقاصد البلاغية المغايرة لما شاع في الاستعمال النحوي مما خرج عن الأصل

مستخلص البحث باللغة الإنجليزية :

Iben Malek`s Auditory Evidences in Shareh Al-Tashil

This study deals with Iben Malek`s. own evidences in his book Shareh Al-Tashil These evidences varies as to nouns , verbs , and prepositions . the study seeks to analyze stylistic and rhctorical semantics in these evidences. .

توطئة:

اعتمد النحاة القدامى منذ أن بدأ الدرس النحوي على أدلةٍ بنوا عليها دراساتهم وعززوا بها أحكام النحو[1] وكان السماع أول تلك الأدلة وأساسها الذي دونت بموجبه،ولما كان الشاهد النحوي هو الدليل الذي يرتكز عليه العالم والباحث، والبنية التي يستعين بها لإثبات صحة ما يبغي تحقيقه ،فقد سعى أوائل النحاة سعياً دؤوباً لتقصي الشواهد التي تُقَعِّد القواعد النحوية فقيمة كل كتاب تأتي من قيمة شواهده[2] " وعلى المسموع عن العرب الفصحاء الذين يوثق بعربيتهم يتوقف استعمالنا الصحيح لأساليب الكلام العربي من الناحية اللغوية والنحوية والصرفية " [3].وابن جني(392هـ)يقول في علم النحو هو: " علم منتزع من استقراء اللغة " [4].

وليس من شك في أن القرآن الكريم هو النص الوحيد الموثوق بصحته كل الوثوق " فهو أعرب وأقوى في الحجة من الشعر " كما يقول الفراء (207هـ)[5] ،وهو " لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه " كما ذكر الراغب(502هـ)[6] .

وقد أولى ابن مالك أمر الاستشهاد بالآيات القرآنية عناية فائقة[7]،حتى بلغت شواهده منها ستة وثمانين ومائتين وألف شاهد.

وكذلك كان اهتمامه بالقراءات القرآنية واضحاً فهو نظم قصيدتين في القراءات هما (المالكية واللامية)وشواهده من القراءات جاوزت مائتين وأحد عشر موضعاً منها قراءات القراء السبعة فضلاً عن أخذه بقراءة غيرهم كطلحة بن مصّرف ،وأبي العالية،وابن محيصن ،وأبي قلابة.[8]وكان مكثراً من الاستدلال بالشاذ حتى من دون تصريح باسم القارئ .[9]

وإذا كان المرجو من النحاة أن ينظروا بعين القبول إلى الحديث النبوي ويجعلوه الأصل الثاني من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو فحقيقة الأمر غير ذلك فكتاب سيبويه لم يرد فيه إلا ثمانية أحاديث[10]على سبيل التمثيل لا الاستدلال .والقدامى على ثلاث فرق من الاحتجاج بالحديث[11]وكان ابن مالك على رأس المجوزين منهم ،وإن شئت قلت المكثرين على الرغم من أنّ استشهاده بالحديث كان أقل من استشهاده بالقرآن والشعر .

ومن الجدير بالذكر أنّ ابن مالك خالف البصريين والكوفيين في توسعه بالاحتجاج بالحديث ولذلك حمل عليه أبو حيان حملة عنيفة [12]وجعله من المبتدعين .

قال السيوطي: " ومن ثم أُنكِرَ على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث "[13]وقد تكفَّل ابن الطيب بالرد علي أبي حيان وبيَّن أنَّ ابن مالك استدل بالحديث لترجيح بعض الآراء الضعيفة وتقوية بعض من اللغات الغريبة لإثبات قاعدة لم تكن أو حكماً ليس معروفاً .[14]

في حين يرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ احتجاج ابن مالك بالحديث عوَّض خسارة كبيرة أنزلها بالعربية تقعر النحاة وتحذلقهم.[15]

كذلك كان لابن مالك ولع شديد بالشواهد الشعرية وكيفية انتقائها من كتب المتقدمين فضلاً عن شواهده التي انفرد بها .

ويعنينا في هذا البحث ما انفرد به من الشواهد فقد عُرِفَ عن ابن مالك سعة علمه وتحرّيه فيما ينقله من الرواة فـ (كان يُضْرَبُ به المثل في دقائق النحو ،وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء ، والورع والديانة ، والتحري لما ينقله ، والتحرير فيه)[16] ، لهذا آلت تركة الاستدلال إلى ابن مالك الذي لم يتوان عن الاستدلال بالأدلة السماعية في المسائل النحوية ، التي لم يُسبَق إلى الاستدلال بها ، فكأنه أراد أن يسدّ خللا رآه في استقراء الكلام العربي كما يجب ، ولما كان إماماً في القراءات وعالماً بالحديث فقد آثر(الاستدلال بالشاذ من القراءات ، والثابت من الحديث)[17] و بهما تثبت اللغة لأن الشذوذ لا ينافي الفصاحة[18].

فإن لم يتيسر له العثور على ضالته المنشودة عرَّج إلى شعر العرب وكلامهم[19] .

وقد أدت معرفته بالقراءات القرآنية واعتماده الحديث النبوي الشريف واطلاعه الدائم على عيون الشعر وروائع النثر ومتن اللغة إلى تغاير في بعض آرائه من كتاب لآخر . فقد يعرض من الشواهد ما يقنعه بالعدول عن رأي إلى غيره ، وكان الرجوع إلى الحق من أبرز صفاته (رحمه الله).

وفي بحثنا هذا نستعرض المسائل النحوية التي أنفرد ابن مالك بالتنبيه على الاستدلال لها بالأدلة السماعية من دون أن يكون تبعاً لغيره من النحاة في استدلالاتهم ، ودليلنا في تفرده أحد ثلاثة أمور :

أولها : إشارة المؤلف نفسه.

والثاني : إشارة من جاء بعده من النحاة.

والثالث : استقراء أدلة من سبقه من النحاة.

وهذه المسائل موزعة في مباحث ثلاثة هي:- الأدلة المتصلة بالأسماء ثم الأدلة المتصلة بالأفعال ثم الأدلة المتصلة بالحروف.

المبحث الأول

الأدلة المتصلة بالأسماء

1- تقديم اللقب على الاسم :

الأصل عند اجتماع الاسم واللقبِ أن يتقدَّم الاسم على اللقبَ ، وهذا ما التزم به النحاة إلا أن ابن مالك (رحمه الله) نبه على ورود العكس في قول جنوب أخت عمرو ذي الكلب :

أَبْلِـــغْ هُذَيْـلا وأبْلِــغْ مَنْ يُبَلِّغُها عنى حديثاً وبعضُ القولِ تكذيبُ[20]
بأنَّ ذا الكلب عمراً خيرَهم حَسَبَـا ببطن شِرْيان يعوى حولَه الذِّيـبُ

وعليه فلو قالت : بأنَّ عمراً خيرهم حسباً, يَلقى السامعون قولها بالقبول , فليس فيه انتقاص من المقابل . لكن قولها : بأنَّ ذا الكلب عمراً , وتقديم المنكر الفاحش من القول بذكر اللقب السيء فيه إهانة وتحقير للمقابل ، وخروج الكلام عن الأصل كان لمغزى ، وتقديم ما حقه التـأخير شـائع في العربية لمقاصد بلاغية.

ثم قال : " وإنما يؤول الأول بالمسمى ، لأنه المعرَّض للإسناد إليه ، والمسند إليه في الحقيقة إنمـا هو المسمى . وهذا أيضاً موجب لتقديم الاسم على اللقب ، لأن اللقب في الغالب منقول من اسـم غير إنسان كَبَطَّة وقُفَّة وكرز ، فلو قُدِّمَ لتوهَّم السامع أن المراد مسماه الأصلي ، وذلـك مـأمون بتأخيره ، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر من الكلام " [21].

يؤخذ منه أنَّه إذا انتفى التوهم لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه ومثله في قوله تعالى في سـورة النساء (إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ) (النساء:171)

.[22]

وعلة ذلك عند الرَضِيّ أن اللقب أشهر ؛ لأن في العَلَمية شيء من معنى النعت, فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا.[23]وليست الشهرة هي المرادة فحسب ، إنما وُضِعَ هذا اللقب لمناسـبة بينه وبين الرسالة والوحي ، في حين أنَّ الاسم لا يشترك معهما في شيء فكأنه تعالى اراد بتقديم اللقب

الإشارة إلى المناسبة بين المسمى والتكليف ، فالمسيح رسول الله وكلمته ، وهذا تخصيص ، أما عيسى بن مريم فهو عبد الله ورسوله وابن مريم ومن قوم موسى و... وهذا تعميم .

أما الشاهد الشعري فيبدو أنَّه قدم اللقب ؛ لأن الكلام متعلق بالمدح والذم وهذا يتحصل باللقب لا بالاسم.

فدلالة استعمال اللقب أو الكنية غيرها مع استعمال الاسم وليس الأمر راجعاً إلى تقديم الاسم أو اللقب تبعاً للمنزلة اللفظية بل الدلالة والقصد يتحكمان في التقديم والتأخير وتتدخل البلاغة لــتترع للفظ مكانة لا ينازعها فيه البناء اللفظي فأصول البناء النحوي تستند إلى البناء الدلالي .

2- لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) :

انفرد ابن مالك (رحمه الله) باستدلاله للغة أكلوني البراغيث[24] بقوله r : ((يتعاقبون فــيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))[25] على لغة بعض العرب[26] ممن يقدم على الفاعل علامة تثنيتــه وجمعه " فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة "[27] ولقد علَّق ابن مالك رحمه الله على ذلك في شواهد التوضيح فقال: " فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره فوصلوه عند قصــد التثنيــة والجمــع بعلامتيهما ,وجردوه عند قصد الإفراد , فرفعوا اللبس ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ,لِيُرى الباب على سنن واحد.وعلى هذه اللغة قول من روى (وكُنَّ نساء المؤمنات يَشهَدنَ مــع رســول الله r الفجر) , وقول أنس t (فَكُنَّ أُمهاتي يَحثنَني) " .[28]

وقد أنكر بعض النحاة على ابن مالك استدلاله بهذا الحديث بحجة انه أستدل بجزء منه[29]،حتى أنَّ السيوطي(911هــ) ردَّ عليه هذه التسمية.[30]

وأضاف السندي(1138هــ)[31] في شرحه على سنن النسائي : أنَّ (الواو) في (يتعاقبون) مبهم , والتقدير : بينهم ملائكة بالليل, أو قوله : (ملائكة) مبتدأ , خبره (يتعاقبون فيكم) تقدم عليه لفظاً , وهو المشهور في مثله ؛ وردَّ بأنَّ الحديث وقع فيه اختصارٌ من الرواة , والأصل (لله ملائكة يتعاقبون

فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) كما رواه البزار[32] . وقد سبقه في هذا الرد السهيلي , وجماعة من النحويين [33].

لقد سمَّى ابن مالك هذه اللغة في تصانيفه : لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) ، وتابعه الرضي على ذلك ؛ بعد أن كان النحاة يسمونها : لغة (أكلوني البراغيث)[34] ، ويصفونها بالضعف والشذوذ .

ويبقى رأي ابن مالك هو الأرجح فيما تقدم لأن ابن مالك أورد ستة شواهد أخرى تبين صحة هذه اللغة وجودتها.[35] كذلك أورد من نصوص القرآن الكريم ,قوله تعالى في سورة الأنبياء : **(**لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ) (الانبياء:3)

وقوله تعالى في سورة المائدة : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ) (المائدة:71)

على أحد الوجوه.[36]

بقي أن نفطن من هذه المسألة إلى أنّ تكرار الفاعل فيه من أسرار الإعجاز اللغوي الكثير ، فإفراد الفعل يتلوه الجمع في لفظ الفاعل فيه تهوين ,فهو يحتمل نسبة الفعل إلى القلة ،أما جمع الفعل بإسناد ضمير جماعة ففيه نسبة الفعل إلى الكثرة والمبالغة وهو المراد والله تعالى أعلم .فقوله تعالى : (لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) كُثرٌ هم الذين يفعلون ذلك فيه تهويل وتفخيم لما كانوا يكيدون فهم كثير وكيدهم كبير وتتحقق المبالغة الأسلوبية من المبالغة في إطالة مد الصوت بلفظ الفاعل (الواو)موصولاً بالفعل .وأكثر النحاة يأبون كون الضمير علامة وهو مذهب سيبويه ويتأولون هذا ومثله ,ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير ولا يرفعونه بالفعل ؛كأنّه قال :لما أسروا النجوى , من هم؟ قال :الذين ظلموا[37] .

كذلك قوله تعالى: :(ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) واو المبالغة تتناسب مع قوله (كثيرٌ)وشتان بين (عمي وصم كثير منهم)الذي يرشح عنه التقليل والتهوين و(عموا وصموا)الذي يرشح عنه المبالغة والتهويل .

ونعرف أن حقيقة الضمير ليس فاعلاً, إنما هو ضمير كناية للدلالة على الفاعل يشارك الفاعل في عمله بحضوره أو غيابه .فـ(قام الرجال)نظير(قاموا الرجال)لكن الأول في الإخبار عما فعله الرجال أما الثاني فهو وصف ومبالغة في كيفية القيام وطبيعته.ولا يمنع هذا من تكرار الفاعل فيكون الثاني

توكيدا , وإن كان فاعلاً بوجود الدافع المعنوي فيستقبل النص وفيه وجه للسماع,أليس في تقديم الخبر على المبتدأ لوجود الإبهام في المبتدأ وجه من القبول ؟

3- الفاعل الملبّس بضمير المفعول :

المشهور عند أغلب النحاة منع تقدم الفاعل وتأخير المفعول , إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول ، ومثله في قوله تعالى في سورة البقرة : (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) (البقرة:124)
لأن الفاعل واقع في مرتبته .[38]

وجوز ابن مالك (رحمه الله) ذلك في شرح التسهيل ؛ قال : " ومنع أكثر النحويين تقدم المرفوع الملابس ضميراً عائداً على المنصوب نحو : (ضرب غلامُهُ زيداً) ، والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب الفصحاء " .[39]

واستدل على ذلك بأدلة شعرية انفرد باستدلاله بها زيادة على ما استدل به غيره أيضاً.

ومن أمثلة انفراده بالأدلة الشعرية قول حسان بن ثابت :

وَلَوْ أنّ مَجْداً أخْلَدَ الدَّهرَ واحداً مِنَ النّاسِ أبقى مَجْدُهُ الدّهْرَ مُطْعِما[40]

فقد قدم الفاعل (مجده) المتلبس بضمير المفعول به عليه وهو (مطعما) .

وأورد لغيره قولهُ :

كَسَا حِلمُهُ ذا الحِلم أثوابَ سُؤْددِ ورَقَّى نداه ذا النّدَى في ذُرَى المجْد[41]

" فقدم فاعل (كسا) وفاعل (رقى) ، وكلاهما مضاف إلى ضمير مفعول متأخر " .[42]

وكذلك قوله :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعدَ المَقْدُورُ يَنْتَصِرُ[43]

وقوله :

لقد جاز من يعنى به الحمدُ إنْ أبَى مكافأة الباغين والسفهاءِ[44]

وكقوله :

يُغنـــى حلاها هنــدَ عَن حِلْيتـــــي وترى البــــذاذة أحسن الــــــزَّيّ[45]

وذهب الأخفش إلى الجواز[46] وتابعه ابن جني في ذلك[47] .وأيدهما الرضي فقـــال : " والأولى تجويز ما ذهبا إليه ولكن على قلة " [48] .

لكن منع الجرجاني مثل هذا التقديم كقولنا :(ضرب غلامُهُ زيداً)[49]. وتبعه من المتأخرين الصبان في حاشيته وتأول بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها[50] .

أما ابن مالك فكان موافقاً لمن سبقه في جواز هذه المسالة لورود كلام العرب بذلك أولاً واعتماده وجهاً من القياس ثانياً,وذلك بقوله: " ولأن جواز نحو (ضرب غلامُه زيــداً),أســـهل مـــن جـــواز نحو:(ضربوني وضربت الزيدين)و(ضربته زيداً)على إبدال زيد من الهاء ,وقد أجاز الأول البصـــريون ,وأُجيز الثاني بإجماع ...فيلزم من أجاز (ضربوني وضربت الزيدين) أن يحكم بأولية جواز (ضـــرب غلامُهُ زيداً) " [51].

إنَّ مذهب ابن مالك هذا فيه من مواطن البلاغة وبلاغة الأسلوب ما يبدو جلياً في النص القرآني والشواهد التي تليه للأمور الآتية :

أولاً :إنَّ النص القرآني يهدف إلى غير ما تهدف إليه الشواهد الأخرى ,فلهذا النص خصائص ومزايا .

ثانياً :إنَّ ارتباط الضمير بالفاعل لا يحتم التقديم ولا التأخير لأي منهما بل الذي يحتم ذلك الدلالة التي يبغي المتكلم الوصول إليها .

ثالثاً :إنَّ أمر تقديم الفاعل أو تقديم المفعول مرتبط بالدلالة لا بالموقع لذا فهـــو يتقـــدم في مواضـــع ويتأخر في أخرى تبعاً لبلاغة الأسلوب .

وبناءً على ما تقدم فإن الذي اقتضى تأخير الفاعل المسند إلى الضمير هو الدلالة المقصودة ولـــيس عود الضمير على متقدم فصيغة (افتعل) تنقل الفعل من التعدي إلى اللزوم وهي تـــدل علـــى اتخـــاذ الفاعل لإيقاعه على المفعول فالمقصود بالكلام إنما هو المفعول الذي يقع الفعل عليه لا الفاعل القـــائم بالفعل , هذا من جهة ومن جهة أخرى هي تدل على التشارك في الفاعلية أي أن الفاعل والمفعـــول يشتركان بالفعل ,وكل هذا يقتضي تقديم المفعول لأهميته .وفي الآية الكريمة المهم هو المبتلى والعبرة في المبتلى لذا اقتضى تقديمه على الفاعل كذلك المبتلى والمختبر هو من يقوم بالفعل الحقيقي وهو الـــذي

يواجه الاختبار ولا بأس بان يتأخر الضمير المتصل بالمرفوع ولا مشكل في تـأخير الفاعـل وتقـديم المفعول وقد علمنا أنّ البلاغة في تقديم الأهم .

أما في تقديم المرفوع وضمير المفعول العائد كما يقولون فهو لحكمة أخرى ففي قول حسان نجـد صيغة (أفعَلَ)تختص بالفاعل والكلام عن (المجد)الذي يخلد صاحبه, فهو يستحق التقـديم و(أفعَـلَ) لإدخال الفاعل في زمان الفعل ومكانه فلزم تقديمه ,أما الضمير فهو ضمير نسبة واختصاص أي المجد المختص بمطعم وليس أي مجد , والشاعر بهذا محق في عمله لأنه أراد معنىً لا يحدثه إلا تقديم الفاعل , ولا اعتبار هنا للضمير وليس هذا مثل (أبقى المجدُ مطعماً)ولا هو مثل (أبقى مطعماً مجدُه)ولكلٍ ممـا تقدم معناه , وليس لنا رفض أي منهما .

وهذا ما صنعه ابن مالك ومن سار مساره وإن لم يصرحوا بما قدمت فهو معنى كلامهم.ومثله(كسا حِلمُه ذا المجد)لأهمية الحِلم ,وكذلك الأمر مع النصوص الأخرى من حيث التقديم والتأخير .

4- استعمال (قَطّ) غير مسبوقة بنفي :

المعهود استعمال (قَطّ) لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي نحو : ما فعلت ذلك قَطُّ . قال الليث : (وأما (قَطُّ) فإنه هو الأَبَدُ الماضي).(52)

وقد يقع (قَطُّ) مع فعل غير منفي لفظاً لا معنى(53) كقول بعض الصحابة (رضي الله عنهم) : (قصرنا بالصلاة مع النبي r أكثرُ ما كنا قَطُّ وآمَنُهُ)(54)

قال ابن مالك : " استعمال قط غير مسبوقة بنفي ... مما خفي على كثير من النحـويين ؛ لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي ؛ نحو: ما فعلت ذلك قط . وقد جاءت في هـذا الحديث دون نفي وله نظائر " .(55) والجملة حالية و (ما) مصدرية.(56)

وقد أورد العيني(57) تفسير كلمة قط وإعرابها ، فذكر أنها متعلقة بمحذوف تقديره :(ونحن مـا كنا قط في وقت أكثر منا في ذلك الوقت ولا آمن منّا فيه) ، وذكر أنه قيل إنّ (قَطّ) بمعنى أبـداً على سبيل المجاز.

والذي ذهب إليه العيني لطيفٌ. فليس ما ذهب إليه ابن مالك بعظيم مخالفة لما استقراه النحـاة ودلالة كان على الوجود الذي هو ضد العدم بَيِّنة. فالكون يعني الوجود والوجود موقعه الماضي بـل هو استغراق الزمان الماضي وهذا خاص بالكينونة فمثلاً قوله تعالى في سورة النساء : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً بَصِيراً) (النساء:134)

دلالته أنَّ الله وجد سميعاً بصيراً وليس كان قديماً قد يزول عنه ذلك الوصف مستقبلاً تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

أما الدلالة على النفي فموجودة ، وفي الكلام تقديم وتأخير فأصله (قصرنا بالصلاة مع النبي r في وقت ما كنا قط أكثر منا في ذلك ...)فتكون ما نافية وقدم أكثر على ما والفعل مبالغة في التنبيه على الكثرة وشيوع الأمر فإنَّهُ في هذين الظرفين تحقق القصر .وهذا ما أراد التنبيه عليه .

5- الاستثناء المنقطع :

استدل ابن مالك على ما يكون مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر و محذوفه ، فذكر رأيــه الــذي انفرد به في الاستدلال بالحديث والقراءة القرآنية اللذين لم يُسبق إلى الاستدلال بهما ؛ فمن الحــديث أستدل بقوله r : ((ما للشيطان من سلاح أبلغ من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهّرون المبرّؤون من الخنا)).[58]

ومن ذلك قوله r [59](كلُّ أمتي معافى إلا المجاهرون),أي:لكن المجاهرون بالمعاصي لا يُعَافَونَ .وبمثل هذا تأويل القراءة , في قوله تعالى في سورة البقرة : (فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ) (البقرة:249)

في قراءة ابن مسعود وأُبيّ والأعمش :(فَشربوا منه إلا قليلٌ منهم) بالرفع , على أنه بدل من الواو في (فشربوا) لأن سياق الكلام فيه رائحة النفي ، فهو في قوة (لم يطيعوه إلاّ قليل منهم) ([60]) أي:إلا قليلٌ منهم لم يشربوا .

وللكوفيين في هذا مذهب آخر وهو أن يجعلوا(إلا)حرف عطف,وما بعدها معطوف على ما قبلها.[61] , و مذهب سيبويه جواز وقوع (إلا)صفة مع صحة الاستثناء؛ويجوز في قولك:ما أتاني أحدٌ إلا زيد,على أن يكون (إلا زيد)بدلاً,وصفة,وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بقول الشاعر :

وكلُّ أخٍ مفـــــــارقُهُ أخـــوهُ لعمــــــرُ أبيك إلا الفـــــرقدانِ [62]

وقال الكسائي:تقدير البيت:إلا أن يكون الفرقدان,وهو مردود,لأن الحرف الموصول لا يحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع.[63]

كذلك استدل بقراءةٍ فقال : " ويمكن أن يكون من هذا قراءة أبن كثير وأبي عمرو[64] برفع (امرأتك)في قوله تعالى في سورة هود : (قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ) (هود:81)

على أن تكون (امرأتك)

مبتدأ وخبرها (إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ) ، وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) وهو أولى المخاطبين . ودل على أنَّها لم تسر معه قراءة النصب ، فإنها أخرجتها من أهله الذين أمر أن يسري بهم بدلالة أن يستثني المنصوب من (أهلك) والمرفوع من (أحد) " .[65]

ويعرض لنا ما تكلف به بعض النحويين للإجابة عن هذا بأن قال : " لم يُسرَ بها ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهم ثم التفتت فهلكت .وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله :(ولا يلتفت منكم أحد) وهذا والحمد لله بيِّن ,والاعتراف به متعين " [66] .

وقال أيضاً : " ولا يصح أن تجعل (امرأتك) بدلاً من (أحد) ؛ لأنها لم تسر معه ، فيتضمنها يسري بهم وإذا لم تكن في الذين سُري بهم لم يصح أن تبدل من فاعل (يلتفت) ؛ لأنه بعض ما دل عليه الضمير المجرور بـــ (من) " .[67]

وكان يشير إلى : أمثلة سيبويه في هذا النوع (والله لأفعلن كذا وكذا إلا حِلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا).[68]

ويقول : " ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب . وقد أغفلوا ورده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر و محذوفه " .[69]

لكن السيوطي ذكر الحديث في عقود الزبرجد مع إضافة والرواية هي:((ما للشياطين من سلاحٍ أبلغَ في الصالحين من النساء إلاَّ المتزوجون)) , وذكر [70] في توجيه المستثنى في هذا الحديث قول العكبري فقال: " قال أبو البقاء[71]:(أبلغ)يجوز أن يفتح ويكون في موضع جر صفة لسلاح على اللفظ, وأن يرفع صفة له على الموضع,لأن (من)زائدة ، ومثله قوله تعالى في سورة الأعراف في الآيات:59, 65 ,73 ,85]:(فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) (الأعراف:59)

يقرأ بالرفع والجر.وأما قوله(إلا المتزوجون)هكذا وقع في هذه الرواية بالرفع,و الأشبه أن يكون منصوباً لأنه استثناء من غير نفي,ووجه الرفع أن يكون على الاستئناف و الاستثناء منقطع,أي:لكن المتزوجون مطهرون " .

وحكمة صرف المستثنى من النصب الى الرفع غير خافية على ذي لب ّ ، سواء أوافقت رأي البصريين أم الكوفيين . وقد تكون وراء إصرار ابن مالك في تتبع هذه الشواهد .

6- ألفاظ التعجب :

انفرد ابن مالك في الإشارة إلى ورود ألفاظ كثيرة للتعجب لم يتعرض لهـا النحويـون في بـاب التعجب مستدلاً بقول العرب :

لله أنْتَ , وواهاً له.[72]

وبقول النبي r : ((سبحان الله إن المؤمن لا يَنْجُس))[73] **فقد عَدّها من ألفاظ التعجب.**[74]

وتشكر لابن مالك إشارته هذه فهذه الألفاظ أبلغ دلالة على التعجب من الألفاظ التي نبه عليها النحاة .

7- حذف المنعوت :

المشهور بين النحاة جواز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه ، وإذا كان نعته جملة أو شـبهها لم يقم مقام المنعوت في الاختيار إلا بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن كقوله تعـالى في سورة النساء (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً) (النساء:159)

فقوله : (من أهل الكتاب) شبه جملة قامت مقام المنعوت المحذوف وتقديره (أحد) ،

وانفرد ابن مالك بجواز حذفه مع (في) ، إذ قال عن ذلك : (يقام النعت مقام المنعوت كثيراً ، إن علم جنسه ونعت بغير ظرف وجملة أو بأحدهما ، بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجـرور بــ(من) أو (في) . وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في الشعر)[75] **ومثالـه مجروراً بــ(في) قول الراجز :**

لـو قلت مـا في قومِها لـم تَيْثَم يَفْضُلُها في حَسَـبٍ وَمَيْسَـمِ[76]

((فمثل هذا أيضاً لو أستعمل في غير الشعر لحسن ، كقولـك : مـا في النـاس إلا شَـكَر أو كَفَر)).[77]

أي : ما في قومها أحد ، وما في الناس أحد ، فحذف المنعوت وهو بعض أسـم تقـدم مجـروراً بـــ(في) .

وانفراد ابن مالك في تجويز هذه المسألة ، ومن ثمَّ إنفراده بالاستدلال عليها أمرٌ ثابت نبه عليه غير واحد.[78]

ولعل إرادة العموم تكون محدودة في هذا الأسلوب لأنَّهُ بهِ يتوصل إلى تفضيلها على قومها,ومن في قومها من غيرهم,والأمر كذلك مع أهل الكتاب ، فتحققت الغاية بمن وفي وهي قصر المستثنى .

8- استعمال (ما) و (مهما) ظرفين :

يبدو أن ابن مالك هو أول من أشار إلى دلالة (ما) و (مهما) على الظرفية[79] ، إذ أنّ جمهور النحاة يذهبون إلى أن (ما) و (مهما) مثل (مَن) من أسماء الشرط التي لا ظرفية فيها.[80]

قال ابن مالك: " جميع النحويين يجعلون (ما) و (مها) مثل (مَن) في لزوم التجـرد عـن الظرفية ، مع إن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب "[81] كقول الفرزدق :

فما تـــَكُ يـا بنَ عبـد الله فينـا	فلا ظُلـماً نخافُ ولا افتقـارا[82]

وقال عبد الله بن الزبير :

فما تَحْيَ لا نَسْـأمْ حياةً وإن تَمُتْ	فلا خَيرفي الدنيا ولاالعيش أجمعا[83]

وقول حاتم الطائي :

وإنَك مَهْمـا تُعْـط نَفْسَك سُؤْلَها	وفَرْجك نالا مُنْتَهـى الذُّلّ أجْمَعَا[84]

وخالفه ابنه بدر الدين ، في شرحه على التسهيل وأورد الأبيات التي استدل بها أبوه وقـال : " ولا أرى في هذه الأبيات حجة ؛ لأنه كما يصح تقدير (ما)و (مهما) فيها بظرف زمان ، كذلك يصح تقديرهما بالمصدر على معنى : أي كون قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف ، وأي حياة هنيئة أو غير مرضية فينا لا نسأم ، وأي عطاء قليل أو كثير تعط نفسك سؤلها وفرجك نالا منتهى الذل .

لكن يتعين جعل (ما) و (مهما) في الأبيات المذكورة مصدرين ؛ لأن في كونهما ظرفين شذوذاً ، وقولاً بما لا يعرفه جميع النحويين ، بخلاف كونهما مصدرين ؛ لأنه لا مانع من أن يكنى بهمـا عـن مصدر فعل الشرط ، كما أنه لا مانع من أن يكنى بهما عن المفعول به ونحوه ، إذ لا فرق " .[85]

وكلامه هذا غير ملزم ، وخالفه فيه من النحاة الرضي فهو يذهب مذهب ابن مالك فيجيـــز مجئ (ما) و (مهما) للدلالة الظرفية الزمانية ، قال : " وقد جاء (ما) و (مهما) ظرفي زمـــان ،تقول: (ما تجلس أجلس) و (ومهما تجلس أجلس) أي : ما تجلس من الزمان اجلس فيه " .[86]

ودلالة ما تقدم من أمثلة على الظرفية ضرورة ، وهي أوجب من الشرط ، فوجوده في الزمـــان والمكان مقصود وقوله (فينا) دليل عليه في البيت الأول ، ودلالة الحياة والموت على الزمان والمكان جلية في البيت الثاني ، وفي البيت الثالث المراد أيضا زمان ومكان الإعطاء ولا مانع يمنـــع مـــن إرادة ذلك مصحوبا بالشرط .

المبحث الثاني
الأدلة المتصلة بالأفعال

1- نون التوكيد التي تلحق الفعل :

ذهب ابن مالك إلى أن نون التوكيد التي تلحق الفعل المضارع والأمر نحو : لا تَفْعَلَنَّ واذكُرَنَّ الله ، قد تلحق الفعل الماضي وضعا، المستقبل معنىً ،نحو قوله r ((فإما أدْرَكَنَّ واحدٌ منكم الدَّجال))[87] فلحقت أدرك وإن كان بلفظ الماضي ؛ لأن دخول إما عليه جعله مستقبل المعنى وكذا قول الشاعر :

دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّماً لوْ لاْكِ لَمْ يَكُ للصَبَابَةِ جَانِحا[88]

فلحقت دام لأنه دعاء ، والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال [89].والنحاة يقصرون التوكيد بالنون الثقيلة على المستقبل ، وتوكيد الفعل الماضي بها عندهم شاذ . وابن مالك يفطن إلى الغرض من التوكيد بها ، ويفطن إلى صلتها بالاستقبال ، فلولا الاستقبال لما أباح الاستعمال ، وهذا الأسلوب للدلالة على الماضي المتصل بالحاضر والمستقبل القريب ، فامتداد الزمن يستغرق ما قبل الكلام وما بعده متصلا ، لكنه صُرِف هنا إلى الاستقبال ؛ أي تأكد إدراكه للدجال حقيقة لا توهماً ، فدلالة الماضي على الاستقبال تتضمن الملابسة والوقوع في الأمر ، وكذا تحقق دوام السعادة .

2- (وَنَى و رَامَ) من أخوات كان :

عدَّ أبن مالك (وَنَى و رَامَ) من أخوات كان فتعملان عملها ، وذلك إذا كانتا بمعنى زال أما إذا كانتا بمعنى (فتر و حاول وتحول) فتكونان تامتين تكتفيان بالفاعل ، يقول: " وقيد : وَنَى و رَامَ ، الملحقتان بهن بمرادفاتهما لهن ، احترازا من وَنَى بمعنى فتر ، ومن رَامَ بمعنى حاول ، وبمعنى تحوّل ، ومضارع التي بمعنى حاول يروم ، ومضارع التي بمعنى تحول يريم ، وهكذا مضارع المرادفة زال " [90]

ونجده يؤكد انفراده بذلك بقوله : ولا يكاد النحويون يعرفونهما ، إلا من عُنِي باستقراء الغريب , ويذكر من شواهد استعمالها قول الشاعر:

لا يَنِي الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ مادا م فلا تَحْسَبَنَّه ذا ارعواءِ[91]

وقال آخر في إعمال يَرِيْمُ العمل المشار إليه :

إذا رُمتَ ممن لا يَريم متيما سُلُوًّ فقد أَبْعدتَ في رَوْمِك المرمى[92]

و ينبه على أنه " إنْ أُريد بكانَ ثَبتَ ... وبـ(وَنَى) فَتَرَ ، وبـ(رَامَ) ذهبَ أو فارقَ ... سُميت تامة ، وعملت عمل ما رادفت " .[93]

3- وقوع خبر (كاد) مقروناً بـ(أن) :

المشهور في (كاد) أنّ معناها المقاربة لا وقوع الفعل ، وهو يرفع الاسم ، وخبره فعل مضارع بغير (أن) متأول باسم الفاعل نحو : كاد زَيْدٌ يخرج ، أي خارجاً وهو الأصل.[94] كقوله تعالى في سورة الجن : (وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً) (الجن:19)

وعند ابن مالك أن وروده مقروناً بـ(أن) قليل[95] ، كقول عمر t : (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)[96] ومثله قول الشاعر :

أَبَيْتُمْ قبولَ السّلم منا فَكِدتُّمْ لَدَى الحربِ أنْ تُغْنوا السيوف عن السَّلِ[97]

فقد علق على هذا الدليل بما يخرجه عن الضرورة قال : " وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة ، لتمكن مستعمله من أن يقول :

أَبَيْتُمْ قبولَ السّلم منا فَكِدتُّمْ لَدَى الحربِ أنْ تُغْنون السيوف عن السَّلِ[98]

وقال أبو زيد الأسلمي :

وقد كَرَبَتْ أعناقُها أن تقطعا[99]

ومنه قول العجاج :

قدْ بُرْتَ أو كَرَبْتَ أن تبورا لّما رأيت بَيْهَساً مَثْبُورا[100]

ويبدو أن ابن مالك قد صرح في (شواهد التوضيح) بأن وقوع خبر (كاد) غير مقرون بـ(أن) لم يرد في القرآن إلا أنه أورد لذلك أمثلة في كتاب (شرح التسهيل)[101] ومن ذلك

قوله تعالى في سورة البقرة :)قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (البقرة:71)

وفي سورة النور:

(أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ) (النور:40)

[أي لم يكد يراها ولم يقارب أن يراها.(102)

ومهما كثرت الأمثلة على استعمالها مقرونة بـ(أن) فالأجود أن تستعمل بغير (أن)(103) **وهو ما ذهب إليه ابن مالك بقوله : " والشائع في خبر كاد وروده مضارعاً غير مقرون بـ(أن) ... و وروده مقروناً بـ(أن) قليل " .**(104) **ولعل العذر في قلة ذلك أنّ (أن) مع الفعل تفيد المصدرية وكلاهما يفيد تحقق وقوع الفعل وهو مستبعد هنا لأن المراد المقاربة .**

4- حجا كـ(ظن) معنًى وعملاً :

يبدو أن ابن مالك هو أول من عدَّ هذا الفعل مما ينصب مفعولين محتجاً بقول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخـاً ثِقَـةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمّـاتُ(105)

قال " أراد قد كنت أظن ، فعداه إلى مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر كما يفعل بـأَظُنُّ "(106)**.**

وأكد أن لـ(حجا) استعمالين آخرين هو في : أحدهما متعدٍ إلى مفعول واحد ، وفي الآخر لازمٌ ، فالأول أن تكون بمعنى غَلَبَ في المُحاجاة ، وبمعنى قَصَدَ ، وبمعنى رَدَّ ، وبمعنى سَاقَ ، وبمعنى كَمْ ، وبمعنى حَفِظَ ،والثاني أن تكون بمعنى أقامَ ، وبمعنى بَخِلَ .(107)

وقد أكد انفراد ابن مالك في هذه المسألة العيني بقوله : " لم يقل أحد من النحاة أن (حجـا) تنصب مفعولين غير ابن مالك ثم تبعه مقلدوه وشارحو كلامه " .(108)

5- وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون :

ذكر ابن مالك في التسهيل : " ... وإن كان أول الجملة مضارعاً مستقبلاً غير مقارن حرف تنفيس ولا مقدم معموله لم تغنه اللام غالباً عن نون توكيد" .[109]

وعلق عليه في شرح التسهيل فقال : " وقلت (في الغالب) احترازاً من نحو قول النبي r : ((لَيرِدُ عليّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفوني))[110]" .[111]

قال : " وفيه غرابة . وهو مما زعم أكثر النحويين أنه لا يجوز إلا في الشعر ... والصحيح أنه كثير في الشعر قليل في النثر " .[112]

قال الشاعر :

تألّى ابنُ أَوْسٍ حَلْفة لَيَرُدّني على نِسْوةٍ كأنّهن مفائِدُ[113]

ومثله قول ابن رواحة رضي الله عنه :

فلا وأبِي لَنأتِيَها جميعا وَلَوْ كانتْ بها عَرَبُ ورُومُ[114]

" فأفردت اللام والاستقبال مراد مع عدم حرف تنفيس وتقدم معمول " .[115] " وهذا مخالف لقول جمهور البصريين " .[116]

المبحث الثالث

الأدلة المتصلة بالحروف

1- حذف اللام الفارقة :

المشهور بين النحاة وجوب اقتران خبر (إِنْ المهملة) باللام ، فرقاً بينها وبين (إِنْ) النافية .

وانفرد ابن مالك بإجازة حذف هذه اللام عند الاستغناء عنها ، فهو يقول في توجيهه لقوله r ((وأيمُ الله لقد كان خليقاً للإمارة ، وإنْ كان من أحب الناس إليّ))[117] : " أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها ، بكون الموضع غير صالح للنفي . وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق ، ليجري الباب على سنن واحد ، وحاملهم على ذلك – عدم الإطلاع على شواهد السماع فبينت إغفالهم ، وأثبت الاحتجاج عليهم لا لهم " .[118]

كما استدل بقول معاوية في كعب الأحبار : (إنْ كان من أصدق هؤلاء)[119] ومثله ما حكاهُ ابن جني في المحتسب من قراءة أبي رجاء[120] (وَزُخْرُفاً وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ) (الزخرف:35)

،بكسر اللام وتخفيف الميم ، على معنى : وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا .

ومثل ذلك قول الطرماح :

أنا ابنُ أُباة الضّيْم مِنْ آلِ مالِكٍ وإنْ مالِكٌ كانتْ كِرامَ المعادِنِ[121]

وقول الآخر :

إنْ وَجدتُ الكريمَ يمنعُ أحيانا وما إنْ بذا يُعَد بخيلا[122]

ولم يكتف ابن مالك بالقول بجواز حذف اللام الفارقة ، بل ذهب إلى القول بوجوب حذفها إذا وليها ما بعد (إنْ) نفي وكان اللبس مأموناً ، وذلك حينما نجده يقول:((ويلزم ترك اللام إن أُمِنَ اللَّبس ، وكان في الموضع اللائق بها نفي كقول الشاعر :

أمَا إنْ علمتُ الله ليس بغافلٍ فهان اصطباري إنْ بُليتُ بظالم[123]))[124]

وقوله :

إنِ الحقُ لا يخفَى على ذي بصيرة وإن هو لم يعدم خلافَ معاند[125]

وقد أشار ابن مالك إلى أن هذا ما غفل عنه النحويون[126] مستدلاً على ذلك بما ورد من أدلة شعرية .

2- باء الاستعانة :

فرق النحاة بين الباء السببية وباء الاستعانة ، وانفرد ابن مالك بعدم التفريق بينهما حيث قال في أثناء حديثه عن معاني الباء : " ... ومنها الباء للإلصاق ، وللتعدية ، وللسببية ، وللتعليل ، وللمصاحبة ، وللظرفية ، وللبدل ، وللمقابلة ، ولموافقة عن ومن التبعيضية" .(127)

ثم يعلق على ذلك فيقول في حديثه عن الباء السببية :

" والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى فإن استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز" (128).

فقد رأى عدم تسميتها بباء الاستعانة كي لا يؤدي ذلك إلى استعانة الله بشئ غيره كقوله تعالى في سورة البقرة : (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة:22)
، أي : (أنه جعل الماء سبباً في خروجها)(129) وقوله تعالى في سورة الأنفال : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لا تُظْلَمُونَ) (لأنفال:60)

فلو سميت بباء الاستعانة لأدى إلى القول باستعانة الله بغيره وهو محال ، لذلك فما سلكه ابن مالك في ذلك مسلك جيد لائق بجلال الله تعالى .

وهذا مذهب انفرد به ابن مالك وأشار إليه أبو حيان بقوله : ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مدرجة في باء السببية قول انفرد به.(130)

3- (أو) بمعنى (الواو) :

انفرد ابن مالك بالاستدلال بالأدلة السماعية على جواز مجئ (أو) بمعنى (الواو) في عطف المصاحب ومن ذلك قول الشاعر :

قومٌ إذا سَمِعوا الصرَّيخَ رَأَيْتَهُمْ من بينِ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ(131)

ومثله :

حتى خَضَبْتُ بما تَحدَّر مِن دَمِي أَكْنافَ سَــرْجِي أو عِنانَ لجامِي[132]

ومثله :

فَظَلْــتُ وظـــلّ أصحـــابي لديهم غَــرَيضُ اللَّحمِ نِـــيءٌ أو نَضِيْـــجُ[133]

" فــ(أو) في هذه المواضع بمعنى الواو التي للمصاحبة ، ومن أحسن شواهد هذا المعنى قولــه r : ((أسكن فما عليك إلا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شهيدُ))[134] ، وقول ابن عباس y : (كُل ما شئت ، واشربْ ما شئتْ ما أخطأك اثنتان : سِرْف أو مَخْيلة)[135] " .[136]

وقد تتبع هذه المسألة والخلاف فيها الدكتور هيثم طه ياسين [137] ، فوجد جذور القول بمجــيء (أو) بمعنى (الواو) بصرية ، فابن مالك ، ارتضى ما ارتضاه سيبويه بقوله : " وتقول : خُذهُ بما عزَّ أو هانَ ، كأنه قال : خُذْهُ بهذا وبهذا ، أي لا يفوتَنَّك على كلِّ حال . ومن العرب من يقول : خُذْهُ بما عزَّ وهانَ ، أي ، خذه بالعزيز والهيِّن ، وكل واحدة منهما تجزئ عن اختها " .[138]

الخاتمة ونتائج البحث

وفي ختام هذا البحث ثبت بما توصلت إليه الدراسة ويتلخص في الآتي :

1- أنّ اهتمام ابن مالك بالحديث النبوي لم يحدث قاعدة ولم يثبت حكماً بل كان ترجيحــاً لبعض الآراء الضعيفة أو تقوية لبعض اللغات الغريبة .

3- كان لاختيارات ابن مالك أثرها في توجيه معنى كثير من الشواهد توجيهاً أظهر دلالات جديدة متميزة .

4- انفرد ابن مالك بشواهد لم يسبق إلى الاستدلال بها في سبع عشرة مسألة عرضت في هذا البحث , خالف فيها رأي كثير من النحاة ممن سبقه ، ويظهر على هذه المسائل تمييزهــا بالتيسير والتخفيف وتجويز مسائل منعها آخرون . ولا عجب في ذلك فكتابه هو تسهيل الفوائد...وشرحه شرح التسهيل... .

قائمة المراجع والمصادر :

1-أبو حيان النحوي,د.خديجة الحديثي,مكتبة النهضة ,بغداد,ط1, 1966م.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب,أبو حيان الأندلسي,تحقيق وشرح ودراسة:رجب عثمان محمد,مراجعة:د.رمضان عبد التواب,مكتبة الخانجي بالقاهرة,ط1 ,1418-1998م.

3- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري),شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني,ت(923 هـ),ط7,المطبعة الأميرية ببولاق ,نسخة مصورة لطبعة بولاق ,مصر1323هـ

4-أصول التفكير النحوي,د.علي أبو المكارم,دار القلم,بيروت,1973م .

5-إعراب الحديث النبوي,أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(616هـ),تحقيق:عبد الإله نبهان,مطبعة زيد بن ثابت,دمشق,1977م.

6-الإقتراح في علم أصول النحو,جلال الدين السيوطي(911هـ),تحقيق:د.أحمد سليم الحمصي ود.أحمد قاسم,جروس ,بيروت,ط1, 1988م.

7-الإقناع في القراءات السبع ,أبو جعفر أحمد بن علي ابن الباذش(540هـ),تحقيق:عبد المجيد قطامش,جامعة أم القرى,المملكة العربية السعودية,ط1,1403هـ.

8-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ,أبو البركات ابن الانباري,تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد,دار الفكر,بيروت,(د.ت).

9-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , ابن هشام الأنصاري , جمال الدين عبد الله بن يوسف (761 هج) تحق محمد محيي الدين عبد الحميد , دار الندوة الجديدة , بيروت, طبعة 6 , 1980 م .

10-البحث اللغوي عند الفخر الرازي,عبد الرسول سلمان الزيدي,أطروحة دكتوراه,كلية الآداب_جامعة بغداد،1990م .

11- البحر المحيط,أبو حيان الأندلسي,طبع بمطابع النصر الحديثة بالرياض,د.ت .

12-البهجة المرضية في شرح الألفية,جلال الدين السيوطي ،دار إحياء الكتب العربية,القاهرة,(د,ت).

13التبيان في إعراب القرآن,أبو البقاء العكبري,تحقيق:علي محمد البجاوي,دار إحياء الكتب العربية,1976م .

14-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد,ابن هشام الأنصاري,(721هـ),تحقيق:عباس مصطفى الصالحي,المكتبة العربية,بيروت,ط1, 1986م .

15- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد,جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك,(672هـ),تحقيق:محمد بركات,دار الكتاب العربي,القاهرة,1967مز

16-التيسير في القراءات السبع,أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني,(444هـ),عني بتصحيحه اوتوبرتزل ,مطبعة الدولة,استنبول,1930م.

17-الجمل في النحو,أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي,(337هـ),تحقيق:د.علي توفيق الحمد,مؤسسة الرسالة,دار الأمل،الأردن,ط4, 1988 .

18-الجنى الداني في حروف المعاني,المرادي,(),تحقيق:طه محسن ,مطبعة جامعة الموصل,1976.

19- حاشية السندي على النسائي,نور الدين عبد الهادي أبو الحسن السندي,تحقيق:عبد الفتاح ابو غدة,مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب ط2-1406هـ-1986م .

20-حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك,محمد علي الصبان,(1206),ومعه:شرح شواهد العيني,دار إحياء الكتب العربية,مصر,1393هـ.

21-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية,عبد القادر بن عمر البغدادي,(1093هـ),تحقيق:عبد السلام هارون,مكتبة الخانجي,القاهرة,ط3, 1989م.

22-الخصائص,أبو الفتح عثمان ابن جني,(392هـ),تحقيق:محمد علي النجار,دار الشؤون الثقافية العامة,بغداد,ط4, 1990م .

23-خصائص مذهب الأندلس النحوي,عبد القادر رحيم الهيتي,دار القادسية,بغداد,1983م.

25

-الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع,أحمد أمين الشنقيطي,(1322هـ)،تحقيق:عبد العال سالم مكرم,دار البحوث العلمية الكويت,ط1, 1981/ .

26-ديوان حاتم الطائي,تحقيق:كرم البستاني,دار صادر,بيروت, 1963 .

27-ديوان حسان بن ثابت,تحقيق:د.سيد حنفي حسنين,دار المعارف,مصر,1677م .

28-ديون الحماسة,أبو تمام حبيب بن أوس الطائي,بشرح التبريزي,مطبعة السعادة,مصر,ط1, 1913م .

29-ديوان حميد بن ثور الهلالي,صنعة:الأستاذ عبد العزيز الميمني,دار الكتب المصرية,القاهرة,ط1, 1958م .

30-ديوان الفرزدق,دار صادر,بيروت,1966م .

32-ديوان الهذليين,دار الكتب المصرية,القاهرة,ط2, 1967م .

32- روح المعاني ، أبو الثناء الآلوسي ، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت لبنان .

33-سبك المنظوم وفك المختوم,ابن مالك الأندلسي,تحقيق:د.عدنان محمد سلمان,د.فاخر جبر مطر,دار البحوث والدراسات الإسلامية,دبي,ط1, 2004م .

34-السمين الحلبي ودراساته النحوية في كتاب(الدر المصون في علو الكتاب المكنون),هيثم طه ياسين,اطروحة دكتوراه,كلية الآداب-الجامعة المستنصرية,2001.

35-سنن الترمذي(الجامع الصحيح),الترمذي(279هـ),تحقيق:أحمد محمد وآخرين,دار إحياء التراث العربي,بيروت,(د،ت) .

36-الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه,د.خديجة الحديثي,مطبوعات جامعة الكويت,1394هـ-1974م .

37-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك,بهاء الدين عبد الله بن عقيل(769هـ),تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد,دار الفكر,بيروت,ط16, 1974م.

38 - شرح أبيات مغني اللبيب,عبد القادر البغدادي,(1093هـ),تحقيق:عبد العزيز رياح وأحمد يوسف دقاق,مكتبة دار البيان,دمشق,ط1, 1973 .

38-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك,المسمى(السالك إلى ألفية ابن مالك),علي بن محمد الأشموني(929هـ),تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد,مكتبة النهضة المصرية,القاهرة,ط1, 1955م.

39-شرح ألفية ابن مالك,أبو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك,(686هـ),تحقيق:عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد,دار الجيل,ومطبعة القديس جاور جيوس,بيروت,1312هـ.

40-شرح التسهيل,ابن مالك,تحقيق:عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون,هجر للطباعة والنشر,مصر,ط1, 1990م.

41-شرح الرضي على الكافية,رضي الدين محمد بن الحسن الاسترباذي,(686هـ),تصحيح وتعليق:يوسف حسن عمر,منشورات جامعة قار يونس,بنغازي ,1996 م.

42-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب,ابن هشام الأنصاري,تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد,المكتبة التجارية الكبرى,(د,ت).

43-شرح الشواهد,محمود بن احمد العيني,(855هـ),مطبوع بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني,دار إحياء الكتب العربية,عيسى البابي الحلبي,1393هـ,

44-شرح شواهد المغني,جلال الدين السيوطي,تصحيح وتعليق:محمد بن محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي,منشورات دار مكتبة الحياة,بيروت,(د،ت).

46- شرح صحيح مسلم ,المسمى(الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج),جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي,(د,ط),(د,ت) .

47-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ,ابن مالك الأندلسي,تحقيق:عدنان عبد الرحمن الدوري,مطبعة العاني,بغداد,1977م .

48-شرح الكافية الشافية,ابن مالك الأندلسي,تحقيق:عبد المنعم احمد هريدي,دار المأمون للتراث,جامعة أم القرى,المملكة العربية السعودية,ط1, 1985م .

49-الشواهد والاستشهاد في النحو,عبد الجبار علوان النايلة,مطبعة الزهراء,بغداد,ط1, 1976م.

51-صحيح البخاري,أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري,(256هـ)مطبعة الشعب,ومطبعة دار إحياء الكتب العربية,مصر,1377هـ .

52-صحيح مسلم , مسلم بن الحجاج النيسابوري , 261هج) , تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي , دار إحياء التراث العربي, بيروت , 5591م .

53-عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي,جلال الدين السيوطي,حققه وقدم له:د.محمد سلمان القضاة,دار الجيل,بيروت,1414هـ,1994م .

54-عمدة القاريء شرح صحيح البخاري,بدر الدين العيني(855هـ),عنيت بتصحيحه شركة من العلماء,إدارة الطباعة المنيرية,مصر(د.ت).

55-في أصول النحو,سعيد الأفغاني,جامعة دمشق,دمشق,ط3, 1964م .

56-فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح,أبو عبد الله محمد ابن الطيب الفاسي(1170هـ)،تحقيق وشرح:أ.د.محمود يوسف فجال,دار البحوث للدراسات الإسلامية,الإمارات,ط2, 2002م .

57- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة,محمد عاشور السويح,الدار الجماهيرية للنشر,ليبيا,ط1, 1986م .

58-الكتاب,أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(180هـ),تحقيق وشرح:عبد السلام هارون,مكتبة الخانجي,القاهرة,ط3, 1988م.وطبعة المطبعة الأميرية ببولاق,مصر,ط1, 1316هـ .

59-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل,جار الله محمود بن عمر الزمخشري,(538هـ),مطبعة الحلبي,القاهرة,(د،ت).

60-لسان العرب,جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور,(711هـ),دار صادر,دار بيروت للطباعة والنشر,بيروت,1956م .

61-مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة ,د.مهدي المخزومي,مطبعة مصطفى البابي الحلبي,مصر,ط2, 1958م .

62-المساعد على تسهيل الفوائد,ابن عقيل,تحقيق:أحمد كامل بركات،دار الفكر,دمشق,ط1, 1982م .

63-معاني القرآن,يحيى بن زياد الفراء,(207هـ),تحقيق:أحمد نجاتي,وعبد الحليم النجار,مطبعة دار الكتب المصرية,القاهرة,1955م .

64-معجم شواهد العربية,عبد السلام هارون,مكتبة الخانجي,مصر,ط**2**, **1972**م .

64 - معجم القراءات ، الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة والنشر .

65-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب,ابن هشام الأنصاري,تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد,مطبعة المدني,القاهرة,(د,ت) .

66-مفردات ألفاظ القرآن,الراغب الأصفهاني,(**502**هـ),تحقيق:نديم مرعشلي,طبعة دار الكتاب العربي,**1392**هـ .

67-المفصل في علم العربية,الزمخشري,دار الجيل,بيروت,ط**2**, **1323**هـ .

68-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية,العيني,مطبوع مع خزانة الأدب,دار صادر,بيروت,(د,ت) .

69-المقتصد في شرح الإيضاح,عبد القاهر الجرجاني(**471**هـ),تحقيق:كاظم بحر المرجان,دار الرشيد للنشر,بغداد,**1982** .

70-المقرب,ابن عصفور,تحقيق:د.احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري,مطبعة العاني بغداد,ط**2**, **1986**م .

71-معجم القراءات القرآنية,د.أحمد مختار عمر,ود.عبد العال سالم مكرم,مطبوعات جامعة الكويت,ط**2**, **1988**م .

72-نشأة النحو,الشيخ أحمد الطنطاوي,دار المعارف,مصر,ط**5**, **1973**م .

73-نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب,احمد بن محمد التلمساني المقري,تحقيق:د.إحسان عباس,دار صادر بيروت,ط**1**, **1968**م

74-همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية,جلال الدين السيوطي,دار المعرفة,بيروت,(د,ت) .

هوامش البحث

(1) ينظر البحث اللغوي عند الفخر الرازي (دكتوراه):114، وأصول التفكير النحوي:22 ،والقياس النحوي:11-12،والشواهد والاستشهاد في النحو:84.

(2) ينظر نشأة النحو:249.

(3) الشاهد وأصول النحو:173-174 .

(4) الخصائص:115/1, 358/1 .

(5) ينظر معاني القرآن للفراء:14/1

(6) مفردات ألفاظ القرآن:6 .

(7) ينظر شرح التسهيل:29/1، 61، 131، 301 وغيرها .

(8) ينظر شرح التسهيل:208/1 ، 53/3 ، 238 , 248 , 361 .

(9) ينظر شرح التسهيل:97/1، 64/3 ، 401 ، 407 .

(10) ينظر الكتاب:37/1 , 163 , 165 ، 232 ، 257، 396، 35/2 ، 259 .

(11) ينظر الاقتراح:40-44 ,وفي أصول النحو:47 وما بعدها .

(12) ينظر أبو حيان النحوي:334 ,والشواهد والاستشهاد في النحو:312 .

(13) الاقتراح:40 .

(14) ينظر فيض الانشراح من روض طي الاقتراح:488-489 .

(15) ينظر مدرسة الكوفة:60 .

(16) نفح الطيب : **2 / 228**.

(17) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح : **772**.

(18) ينظر الخصائص : **1/ 273**.

(19) ينظر شواهد التوضيح : **21**.

(20) من البسيط ينظر ديوان الهذليين القسم الثالث : **125** ، وشرح التسهيل : **1 / 174** وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : **118** ، والاشموني : **1 / 129** ، والدرر : **1/ 47**.

(21) شرح التسهيل : **1 / 174** .

(22) البهجة المرضية على ألفية أبن مالك : **58**.

(23) ينظر شرح الرضى على الكافية : **265/3** .

(24)تعزى إلى طيء وأزد شنوءة وبلحارث وهم من أصول يمنية.ينظر:الارتشاف :354/1, البحرالمحيط:297/6, شرح ابن عقيل:468/1, أوضح المسالك :98/2, الجنى الداني:181, شرح التصريح:86/1, 275/2, الهمع:160/1 .

(25) صحيح البخاري : **4 / 138** ، وسنن النسائي : **1 / 194** ، شرح شذور الذهب : **177** ، والاقتراح : **55** ، خزانة الأدب : **1 / 7**.

(26) ينظر شرح التسهيل : **1 / 273 , 117/2**.

(27) الكتاب : **2 / 40**.

(28) شواهد التوضيح : 247 .

(29) - الجني الداني : **198** ، وشرح الأشموني : **2 / 48**.

(30) - ينظر الهمع : **1 / 160**.

(31) والسندي هو محمد بن عبد الهادي التتوي ,فقيه حنفي عالم بالحديث والتفسير والعربية ,مولده في السند وتوطن المدينة إلى أن توفي له حواشٍ على كثير من الصحاح والمسانيد.(ينظر الأعلام ,الزركلي: /253) .

(32) حاشية السندي على سنن النسائي :240/1 .

(33) شرح صحيح مسلم للسيوطي : 280/2 .

(34) عقود الزبرجد : 213/1 .

(35) ينظر شرح التسهيل **2 / 116 – 117**.

(36) ينظر التبيان في اعراب القرآن : **1 / 453** ، **2 / 911**.

(37) عقود الزبرجد :213/1 .

(38) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح : **1 / 332**.

(39) شرح التسهيل : **2 / 135**.

(40) - من الطويل ينظر ديوانه : **239** ، وشرح الكافية الشافية : **2 / 586** ، وهو من شواهد شرح التسهيل : **1 / 161** ، **2 / 153** ، وتخليص الشواهد : **489** ، والأشموني : **1 / 178**.

(41) - من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل : **1 / 161** ، **2 / 135** ، وشرح الكافية الشافية : **2 / 587** ، وتخليص الشواهد : **490** ، والأشموني : **1 / 178**.

(42) شرح التسهيل : **2 / 135**.

(43) من البسيط ، ينظر المقاصد النحوية للعيني : **2 / 501**.

(44) من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل : **1 / 161** ، ومعجم شواهد العربية : **1 / 31**.

(45) من الكامل ، ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل : **2 / 135**.

(46) ينظر شرح ابن عقيل :493/1.

(47) ينظر الخصائص:295/1 وما بعدها .

(48) شرح الرضي على الكافية :71/2 .

(49) المقتصد :232,233/1.

(50) حاشية الصبان على شرح الأشموني :60/2.

(51) - شرح التسهيل :161/1-162 .

(52) لسان العرب : (قطط) ، وينظر المغني : **1 / 175**.

(53) ينظر شرح التسهيل : **2 / 221**.

(54) اخرجه البخاري في **25** كتاب الحج ، **509** باب الصلاة بمنى والحديث في شواهد التوضيح : **264** : (وقول حارثة بن وهب (صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن أكثر ما كنا قط) وليس من فيه (وآمنه)).

(55) شواهد التوضيح : **248**.

(56) ينظر إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري : **3 / 196** ، والمعنى : صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم والحال أنَّا أكثر أكواننا في سائر الأوقات عدداً, وأكثر أكواننا في سائر الاوقات امنا.

(57) ينظر عمدة القارئ : **9 / 398 – 399**.

(58) إعراب الحديث : **69** (ما للشياطين ... أبلغ في الصالحين ...) والرفع على الاستئناف والاستثناء المنقطع ، شواهد التوضيح :**95**.

(59)صحيح البخاري:142/9

60 ينظر : معجم القراءات القرآنية : 354/1 ، روح المعاني :170/1.

(61) شرح الكافية للرضي:234/1وينظر: شواهد التوضيح:97 وينظر:شرح التسهيل لابن مالك:266/2-268عقود الزبرجد:323/2

(62) ينظر الكتاب:371/1 .

(63) **ينظر عقود الزبرجد : 2/ 323** .

(64) ينظر الإقناع : **2 / 666** ، وقرأ غيرهما من السبعة بنصب (امرأتك) ينظر التيسير في القراءات السبع : **125**.

(65) شرح التسهيل :2 / 266 – 267.
(66) شواهد التوضيح :95 .
(67) - شواهد التوضيح : 95.
(68) - شرح التسهيل : 2 / 266 ، والكتاب : 2 / 342.
(69) - شواهد التوضيح : 95.
(70) عقود الزبرجد:321/2
(71) إعراب الحديث النبوي:192-193 وينظر: عقود الزبرجد:321/2

(72) ذكر ابن مالك في شرحه الكافية الشافية : (و : وا بأبي انت وفوك الأشنب) : 2 / 1076 ، وهو رجز منسوب مع غيره إلى بعض بني تميم ، ينظر المغني : 1 / 369 ، والهمع : 2 / 106 . و : واها لليلى ثم واها ، من الرجز ، منسوب مع غيره إلى أبي النجم كما ينسب ، إلى رؤبة ، الهمع : 1/ 36 ، والأشموني : 1 / 50.
(73) صحيح البخاري : 1 / 79 ، 80 ،ويروى (أن المسلم) صحيح مسلم : 8 / 673 ، وشرح التسهيل : 3 / 30.
(74) شرح التسهيل : 3 / 30.
(75) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 170.
(76) من الرجز لحكيم بن معية الربعي ، شرح التسهيل : 323/3 ، خزانة الادب : 313/2 ، والدرر : 151/2.
(77) شرح التسهيل : 323/3.
(78) ينظر خصائص مذهب الأندلس النحوي :99.
(79) ينظر شرح الكافية الشافية :1625/3 .
(80) ينظر المقرب : 300 ، وشرح الكافية الشافية : 1624/3 ، والمغني : 629/1.
(81) شرح التسهيل : 69/4.
(82) من الوافر ، ينظر ديوانه:232/1 ، وشرح التسهيل : 69/4 ، وشرح أبيات مغني اللبيب : 237/5.
(83) من الطويل ، لابن الزبير في الأشموني : 8/4 وليس في ديوانه.
(84) من الطويل ينظر ديوانه : 68 ، وفيه ... تعط بطنك سؤله ... منتهى الذم ... والأشموني : 8/4 ، والدرر 73/2.
(85) شرح التسهيل : 69/4-70 ، وينظر حاشية الصبان : 12/4.
(86) شرح الرضي على الكافية : 89/4 .
(87) شرح التسهيل : 14/1.
(88) من الكامل ، غير منسوب في الجني الداني : 143 ، والمغني : 339/2 ، الهمع : 78/2 ، وشرح شواهد المغني : 760 ، والدرر : 161/5 ، والأشموني : 495/2 ، والمقاصد النحوية : 120/1 ، 341/4.
(89) -ينظر شرح التسهيل:14/1
(90) شرح التسهيل : 334/1.

(91) من الخفيف : ينظر شرح التسهيل : **334/1** ، والدرر : **82/1** ، ولم يعرف قائله ، والخب : الخداع والغش ، والخب : الذي يخدع.

(92) من الطويل ، ينظر شرح التسهيل : **344/1** ، والدرر : **82/1** ، ولم يعرف قائله.

(93) تسهيل الفوائد : **53**.

(94) ينظر : الجمل في النحو : **201** ، والمفصل : **269**.

(95) ينظر شرح التسهيل : **391/1** ، وشرح عمدة الحافظ : **813** ، وشواهد التوضيح : **159**.

(96) الحديث في صحيح البخاري : **156/1** ، وورد في شواهد التوضيح : (... الشمس تغرب) بدون (أن) : **159**.

(97) من الطويل : ورد في شرح التسهيل : **391/1** ، وشواهد التوضيح : **160** ، وشرح ابن الناظم : **60** ، والعيني : **280/2** ، ومعجم شواهد العربية : **301/1** ، بلا نسبة.

(98) شواهد التوضيح :**160**.

(99) من الطويل ، وصدره : سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما ، ينظر العيني : **193/2** ، والأشموني : **209/1** ، والدرر : **105/1**.

(100) من الرجز ، ينظر الأشموني : **209/1** ، والعيني : **210/2** ، ويروى : مثبوراً بدل متبوراً.

(101) ينظر شرح عمدة الحافظ:812 ، وسبك المنظوم:101 .

(102) ينظر المساعد : **303/1**.

(103) الجمل في النحو : **202**.

(104) شرح التسهيل : **391/1**.

(105) من البسيط وقائله تميم بن ابي مقبل ، ونسب لأبي شنبل الأعرابي ، ينظر شرح التسهيل : **77/2** ، وشرح شذور الذهب : **372** ، والعيني : **376/2** ، والدرر : **130/1**.

(106) شرح التسهيل : **77/2**.

(107) شرح التسهيل : **77/2**.

(108) شرح شذور الذهب : **373/2** ، وهامش شرح ابن عقيل : **436/1**.

(109) تسهيل الفوائد : **93**.

(110) أخرجه البخاري : **92** ، وشواهد الإيضاح : **162**.

(111) شرح التسهيل : **209/3**.

(112) شواهد التوضيح : **219**.

(113) من الطويل ، لزيد بن حصين المسمى بزيد الفوارس ، وهو مطلع في ديوان الحماسة : : **288/1** ، وشرح الكافية الشافية : **837/2** ، تألى : حَلَف ، وكذا في الدرر : **46/2**.

(114) من الوافر ، شرح التسهيل : **209/3** ، وشرح الكافية الشافية : **853/3** ، والمساعد : **315/2**.

(115) شرح التسهيل : **209/3**.

(116) المساعد : **316/2**.

(117) أخرجه البخاري :**83** ، شواهد التوضيح : **104** ، وشرح التسهيل : **34/2**.

(118) شواهد التوضيح :**106**.

(119) أخرجه البخاري :**96**.

(120) قراءة أبي رجاء وأبي حيوة ، في الكشاف : **487/3** ، ومعجم القراءات : **113/6**.

(121) من الطويل ، ينظر شرح التسهيل : **34/2** ، والعيني : **276/2** ، والدرر : **118/1**.

(122) من الخفيف ، شواهد التوضيح والتصحيح : **106** ، وشرح التسهيل : **34/2** ، لم يعرف قائله.

(123) من الطويل ، شواهد التوضيح : **106** وروايته ... لهان ... أن ... ، وشرح التسهيل : **34/2** ، لم يعرف قائله.

(124) شرح التسهيل : **34/2**.

(125) من الطويل ، ولم أقف على قائله ، ينظر شواهد التوضيح : **106** ، والمغني : **256/1** ، ومعجم شواهد العربية : **115/1**.

(126) ينظر شواهد التوضيح : **106**.

(127) تسهيل الفوائد : **145**.

(128) شرح التسهيل : **150/3**.

(129) الكشاف : **234/1**.

(130) ينظر الهمع: **21/2** ، وخصائص مذهب الأندلس النحوي : **96-97**.

(131) من الكامل ، لحميد بن ثور ، ديوانه :**111** ، والمغني : **90/1** ، والعيني : **146/4** ، وشرح ابيات المغني : **51/2** ، وروايته : ما بين ...

(132) من الكامل ، لقطري بن الفجاءة ، ديوان الحماسة : **35/1** ، والمساعد ك **458/2**.

(133) من الوافر ، لزهير الهذلي ، ينظر ديوان الهندليين : **104/3** ، وشرح التسهيل : **364/3**.

(134) صحيح البخاري : **602** ، وإعراب الحديث : **32** ، والترمذي : **289/9**.

(135) صحيح البخاري : **77** ، وشواهد التوضيح : **113**.

(136) شرح التسهيل : **364/3** ، وينظر شرح الكافية الشافية : **1222/3-1224** ، وشرح عمدة الحافظ : **623** ، وشواهد التوضيح : **174-175**.

(137) ينظر تفصيل القول في : السمين الحلبي ودراساته النحوية في كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (دكتوراه) : **196-197**.

(138) الكتاب : **184/3-185**.